



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا

التخطيط والتنمية

رقم (249)

الصناعات التحويلية
والتنمية المستدامة في مصر

الباحث الرئيسي
أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

ديسمبر 2013

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مستخلص

تعرف الصناعات التحويلية بأنها الصناعات التي يعتمد نشاطها الإنتاجي على عملية التصنيع والتمثلة في تحويل الخامات والمنتجات الأولية إلى منتجات نصف مصنعة، تامة الصنع، وتحويل المنتجات نصف المصنعة إلى منتجات تامة الصنع.

كما أن التنمية المستدامة تم تعريفها بإنها التنمية التي تأخذ في اعتبارها حاجات المجتمع الحالية دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة للخطر. وهذا يعنى أن الركائز الأساسية للتنمية المستدامة تأخذ في الحسبان حاجات المجتمع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفق مؤشرات معينة.

تسعى الدراسة الحالية لمعرفة ما أنجزته الصناعات التحويلية الحالية من أهداف التنمية المستدامة، وهل تمتلك مصر من الثروات التعدينية والثروات الزراعية بمفهومها الواسع ما يمكنها من إقامة وتنمية صناعات تحويلية قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أم أن الأمر يقتضى ضرورة الأخذ بنمط آخر للصناعات التحويلية، وإذا كان الأمر كذلك فما هو النمط المقترح الذى يمثل رؤية مستقبلية للصناعات التحويلية والتنمية المستدامة، وما هى السياسات والتشريعات لتحقيق ذلك. ولتحقيق ذلك قسمت الدراسة إلى خمسة فصول هى ما يلي:

١- واقع الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر، ولقد تناول هذا الفصل واقع الصناعات التحويلية ومدى ما حققته من أهداف التنمية المستدامة والتمثل فى الأهداف الاقتصادية وتشمل التشغيل وإجمالي الناتج المحلى، الأهداف البيئية وتغضى انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء المحلى والجسيمات العالقة وتفرغ المخلفات وتصريفها. وتغضى الأهداف الاجتماعية، العدالة الاجتماعية ممثلة فى الأجور والمساواتيه فى توزيع القيمة المضافة حسب المحافظات. وبالإضافة إلى ذلك دراسة الطاقة العاطلة فى الصناعات التحويلية والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر نظرا لأهميتهما فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد توصلت الدراسة الخاصة بهذا الفصل إلى العديد من النتائج منها أن نمط الصناعات التحويلية الحالي لم يحقق أهداف التنمية المستدامة للتشغيل حيث أنها كانت طارده للعمالة كما أن مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالي كانت متواضعة نظرا لان غالبية الصناعات التحويلية تمثلت فيما نطلق عليه صناعات يغلب عليها أحادية المنتج الرئيسي أما صناعات تعميق التصنيع المحلى والتي تشمل صناعة الآلات والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية ووسائل النقل فلا يزال دورها محدود للغاية .

لم تحقق الصناعات التحويلية الأهداف الاجتماعية المتمثلة فى الأجور وتوزيع القيمة المضافة بين المحافظات. فبالنسبة للأجور يوجد فوارق كبيرة فى متوسط أجر المشتغل سواء كان ذلك بالنسبة للأجر القضائي أو متوسط إنتاجية للمشتغل. كما أنه يوجد فوارق كبيرة بالنسبة لانصبه المحافظات من القيمة المضافة الصافية للصناعات التحويلية.

وجود تباين واضح فى مساهمة الصناعات التحويلية فى تلويث البيئة من خلال ما تنتجه من مخلفات أو نفايات سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة أو غازية.

ورغم ذلك فإن نسبة إجمالى الصناعات التحويلية التى وفقت أوضاعها مع متطلبات وزارة البيئة بلغت نحو ٩٣.٣% فى عام ٢٠١٠.

ولقد أظهرت الدراسة الدور الفعال الذى يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من حيث تعظيم الناتج والتشغيل ومكافحة الفقر، وذلك على الرغم من تواضع دورها فيما تساهم به حاليا فى تحقيق ذلك.

ولما كانت الطاقة العاطلة بالصناعات التحويلية تعنى فقدان جزء من القيمة المضافة التي تمكن من زيادة الناتج المحلى الاجمالي وتحسين مستوي الأجور، فإن الدراسة أوضحت أن السبب الرئيسي في هذه الظاهرة تعود أساسا إلى التسويق والذي تتحمل مسؤوليته الإدارة القائمة على الصناعات التحويلية.

٢- حتى تحقق الصناعات أهداف التنمية المستدامة فإنه من الضروري وجود هيكل مؤسساتي وتشريعي فاعل يمكن من تحقيق تلك الأهداف. لذا جاء الفصل الثاني ليتناول الأجهزة والاستراتيجيات والقوانين ذات العلاقة بالصناعات التحويلية.

ولقد أوضحت الدراسة وجود العديد من الأجهزة والقوانين، غير أن معظم هذه الأجهزة مضى على إنشائها أكثر من ٥٠ عاما وأن أهدافها ظلت كما هي رغم التغيير الكبير التي حدث في الاقتصاد المصري. كما أنها لم تصدر نشرات سنوية توضح الإنجازات التي نفذتها بناء على الأهداف التي أنشئت من أجلها.

كما أن القوانين المتعلقة بالصناعات التحويلية من حيث تنظيم الصناعات وتشجيعها ولائحته التنفيذية، وقانون السجل الصناعي ولائحته التنفيذية مضى على إنشائها أكثر من ٥٠ عاما دون حدوث تغيير يأخذ في الحسبان التغيير الكبير الذي حدث في الاقتصاد المصري. وإذا كان قانون ضمانات وحوافز الاستثمار صدر حديثا نسبيا فإنه لم يتضمن ما يشجع على الاستثمار في المحافظات الأقل نموا كما أنه لم يفرق بين الحوافز الممنوحة لفروع الصناعات التحويلية وما تتحمله من مخاطر من أجل تعميق التصنيع المحلى.

٣- ذكر من قبل في مقدمة البحث أن عملية التصنيع تعنى من بين ما تعنيه تحويل المواد الخام إلى منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع. كما أوضح الفصل الأول من الدراسة قيام العديد من الصناعات التحويلية الوسيطة التي تعتمد في معظمها على استخدام الخامات التعدينية وأن تنمية هذه الصناعات يعنى استخداما متوaslًا للخامات المحلية مما يترتب عليه تناقصا في المخزون المتاح للخامات المستخدمة. ولما كانت التنمية المستدامة تهدف من بين ما تهدف إليه استخدام المواد القابلة للنفاد أطول فترة ممكنة للمحافظة على حقوق الاجيال القادمة، فإن الفصل الثالث من هذه الدراسة تناول الثروة التعدينية في مصر من حيث المعادن التي تتواجد بها والكميات المتوافرة منها حتى يمكننا معرفة قدرة الثروات التعدينية على إقامة وتلبية إحتياجات الصناعات التحويلية وأهداف التنمية المستدامة.

ولقد تناول هذا الفصل الثروات التعدينية الموجودة في الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، إقليم قناة السويس، وسيناء.

ولقد أوضحت الدراسة أن الخامات التعدينية المتوافرة بكميات كبيرة تتركز أساسا في الحديد، الجبس والانهدرايت، الحجر الجيري، البازلت، ملح الطعام، الفوسفات، الكوارتز، الرمال البيضاء، الكاولين الطفله، الرمال السوداء، والرخام والجرانيت.

٤- وعلى الرغم من أن الثروة الزراعية بمفهومها الواسع توصف بالاستدامة، فإن الفصل الرابع تناولها بالتحليل للوقوف على التركيب المحصولي- خاصة في ظل التوسع في الأراضي الجديدة والندرة النسبية للمياه، الثروة السمكية، والثروة الحيوانية.

وقد أوضحت الدراسة إنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية، وجود فاقد كبير من إنتاج الخضار والفاكهة، إمكانية التوسع في النباتات الطبية والعطرية وبنجر السكر، خاصة في الأراضي الجديدة. وبخصوص الثروة السمكية فقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن الإنتاج السمكى حقق زيادة كبيرة إلا أنه لم يصل بعد إلى تغطية الإستهلاك المحلى، أن أسطول الصيد المصري يتكون في غالبيته من مراكب صيد غير فعالة

أو متخلفة، وأن غالبية الإنتاج السمكي يتركز في البلطي، المبروك الفضى والعادي، العائلة البورية، والقرايط ، وهي أنواع لا تصلح للتصنيع.

٥- إنتقلت الدراسة في فصلها الخامس إلى تناول الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة، رؤية مستقبلية، وقد تناول هذا الفصل ثلاثة أنواع من الصناعات التحويلية هي ، الصناعات التحويلية والثروة المعدنية، الصناعات التحويلية والثروة الزراعية، الصناعات التحويلية وصناعات تعميق التصنيع المحلي. وقد أوضحت الدراسة أن الصناعات التحويلية القائمة على إستخدام الثروات المعدنية والزراعية هي في غالبيتها إمتداد لنمط الصناعات التحويلية القائم وهو مالم ينجح في تحقيق لأهداف التنمية المستدامة. وأنه توجد حاجة ملحة لأخذ بنمط جديد للصناعات التحويلية يعتمد على التركيز على صناعات تعميق التصنيع المحلي كروية مستقبلية، والمتمثلة في صناعة الآلات والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية، ووسائل النقل، نظرا لأن هذه الصناعات تعتمد في إنتاجها إلى العديد من المنتجات التي تتكامل مع بعضها في منتج نهائي وهو ما يمكن من تعظيم فرص التشغيل والنتاج المحلي الإجمالي أنها تساهم بفاعلية في تحقيق الأمن القومي المصري وهو أمر لازم للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد فقد أقرحت الدراسة عددا من الصناعات التحويلية تشمل تصنيع : وسائل النقل والتي تشمل أوتوبيسات النقل العام والميكروباصات ، عربات السكك الحديدية ومترو الأنفاق، طواحين الهواء اللازمة لتوليد الكهرباء من الرياح، مصانع فرز وتدوير القمامة، مصانع السكر ومخلفاته من البنجر، الآلات والمعدات اللازمة لصناعة الرخام، مراكب صيد الأسماك، الحفارات، ماكينات رفع المياه لرى المحاصيل، المثقاب والمنشار الكهربائية، مواتير رفع المياه للمنازل، الحديد الصلب.

ولقد أوضحت الدراسة ما هي المبررات التي تعضد إقامة هذه الصناعات التحويلية. وقد انتقلت الدراسة إلى تناول السياسات المقترحة والتي تشمل منها: إنشاء شركة قابضة عملاقة لتصنيع الثروات المعدنية والزراعية، وقد حددت الدراسة أهمية هذه الشركة والمهام المسندة إليها.

- وفيما يتعلق بصناعات تعميق التصنيع المحلي، فإن الدراسة إقرحت تكوين هيئة يطلق عليها " الهيئة القومية لتعميق التصنيع المحلي" مع ذكر ممن تتكون والمهام المسندة إليها .
- ولما كانت الدراسة في فصلها الأول أوضحت أن تنمية الصناعات الصغيرة يمكنها القيام بدور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد اقترحت إنشاء والتوسع في إقامة المناطق الصناعية المتخصصة ، مع الأخذ بما يمكن أن نسميه " المناقصات الإنتاجية" مع بيان أهمية ذلك للصناعات الكبيرة والصغيرة من خلال الأخذ بسياسة التعاقد الجزئي بينهما.
- أهمية قيام الدولة بتحديد التركيب المحصولي بما يمكن من نشر وتعميق التصنيع الزراعي.
- بحث إمكانية ما يمكن أن تسمية بالصيد في المياه الإقليمية للغير بالمشاركة .
- الإهتمام بالبحث العلمي وضرورة تواجد قاعدة عريضة من قوة العمل الماهرة.
- حتمية إصدار العديد من التشريعات المتعلقة بالصناعات التحويلية، الثروة المعدنية، والأجور، مع بيان أهمية ذلك.

Abstract

Manufacturing industries defined as industries that productive activity depends on the manufacturing process of transforming raw materials and primary products to semi-finished products, finished products, and processing of semi-finished products to finished products.

And that sustainable development is defined as development that take into account the current needs of the community without compromising the ability of future generations to meet their own risk. This means that the basic pillars of sustainable development that takes into account the needs of the community, economic and environmental, and social development according to specific indicators.

The current study seeks to find out what current accomplished by manufacturing industries of the goals of sustainable development. Is Egypt has a wealth of mineral and agricultural wealth in the broadest sense what they can from the establishment and development of manufacturing industries are able to achieve the objectives of sustainable development, or that it requires the need to take another pattern of manufacturing industries, And if so, what is the style proposal, which represents a vision for the future of manufacturing and sustainable development, and what are the policies and legislation to achieve it.

To achieve this, the study was divided into five chapters are as follows:

- 1- The reality of manufacturing industries and sustainable development in Egypt, and the extent to which the reality of the goals of sustainable development which are the economic goals include employment and gross domestic product, environmental objectives are covered greenhouse gas emissions and local air pollution and suspended particles and unloading of waste and disposal. And covers social goals, social justice representative in wages and egalitarianism in the distribution of the value added by the provinces. In addition, the study of idle capacity in the manufacturing industries, small and micro enterprises due to their importance in achieving the goals of sustainable development. The study found for this chapter to many of the results of the manufacturing current did not achieve sustainable development goals of the employment, where it was chased for employment as the contribution to the GDP was modest because the majority of industries shunt was as we call industries dominated by unilateral main product. The deepening of local manufacturing industries, which include machinery and electrical equipment, non-electric and transport it is still a very limited role. Manufacturing did not achieve the social goals of wages and value-added distribution between provinces. For the wages there are significant differences in the average wage worker, whether they are for judicial wage or the average productivity of the worker. It is also no significant differences for the portions of the provinces of net value added manufacturing industries. And there is a clear contrast in the contribution of manufacturing industries to pollute the environment through what is produced from waste, whether solid waste, liquid or gaseous. However, the proportion of total manufacturing industries that and hyped their positions with the Ministry of Environment requirements amounted to about 93.3% in 2010. The study showed the effective role that can be played by small-scale industries in achieving the goals of sustainable development in terms of maximizing output, employment and the fight against poverty, in spite of its role with humility currently contribute in achieving this. As the idle capacity industries concerned with the loss of manufacturing value-added part of which was able to increase GDP and improve the level of wages, the study showed that the main cause of this phenomenon is mainly due to the marketing and who bears the responsibility-based management manufacturing.**
- 2- In order to achieve the manufacturing objectives of sustainable development, it is necessary to the existence of an institutional structure and legislative actor can**

achieve those goals. So came the second chapter deals with the agencies and strategies and the relevant laws to manufacturing industries.

The study showed that there are many agencies and laws is that most of these devices before its creation more than 50 years and that its objectives remained the same despite the significant change that occurred in the Egyptian economy. They also did not issue an annual bulletins describes the achievements carried out on the basis of the objectives for which it was created.

As the laws relating to the manufacturing industries in terms of organizing and encouraging industry and its implementing regulations, and the Industrial Registry Law and its implementing regulations have been their inception more than 50 years without a change takes into account the great change that has occurred in the Egyptian economy. If the Law on Investment Guarantees and Incentives relatively newly-released it did not include what encourage investment in the less developed provinces as it did not differentiate between the incentives granted to the branches of manufacturing industries and the risks borne in order to deepen local manufacturing.

- 3- Mentioned before at the forefront of research that the manufacturing process is concerned between what it means to convert raw materials into semi-finished products or finished products. It also said the first chapter of the study do many intermediate manufacturing industries which rely mostly on the use of mining materials and the development of these industries means continued use of local raw materials resulting in a decrease in the available stock of raw materials used. What was the sustainable development aims, among other things aims to it the use of exhaustible as long as possible to preserve the rights of future generations, the third chapter of this study dealt wealth mining in Egypt in terms of minerals that exist out and quantities available them so we can find out the ability of wealth mining on establish and meet the needs of manufacturing industries and sustainable development objectives.

We have addressed this chapter mineral resources in Western Desert (MINURSO), Eastern Desert, the Suez Canal region, and the Sinai .

The study showed that mining materials available in large quantities mainly concentrated in iron, gypsum and Alanadmaat, limestone. basalt, salt, phosphates, quartz, white sand, kaolin the girl, black sand, marble and granite.

- 4- And despite the fact that agricultural resources in the broadest sense described sustainability, the fourth chapter analyzed to determine the crop composition- especially in light of the expansion of new land and the relative scarcity of water, fisheries, and livestock.

The study showed low self-sufficiency ratio of key goods, and a large loss of fruit and vegetable production, the possibility of the expansion of medicinal and aromatic plants, sugar beets, especially in the new lands.

Concerning Fisheries has study showed that despite the fact that fish production has achieved a significant increase, but it has yet to reach cover domestic consumption, the fishing fleet Egyptian consists predominantly of fishing boats are ineffective or backward, and the majority of fish production is concentrated in the tilapia, carp silver and ordinary, family Alborah, and catfish, a species is not suitable for manufacturing .

- 5- Moved in the fifth separate study to address manufacturing and sustainable development, a vision for the future. This chapter has addressed three types of manufacturing industries are manufacturing and mining resources, manufacturing and agricultural resources, manufacturing and deepen the local manufacturing industries.

The study showed that the manufacturing industries based on the use of mineral and agricultural resources is mostly an extension of pattern-based manufacturing industries which unless congregate in achieving the objectives of sustainable development.

And that there is an urgent need to take new pattern of manufacturing depends on focusing on industries to deepen local manufacturing as a vision future,

represented in the manufacture of machinery and equipment electrical and non-electrical, transportation, because these industries depend on its production to many of the products that are integrated with each other in the final products, they contribute effectively to maximizing employment and GDP and the achievement of the Egyptian national security, which is necessary to preserve the rights of future generations.

In this regard, the study suggested a number of manufacturing industries include manufacturing: transportation, which include buses, public transport, minibuses, vans rail and subway, windmills to generate electricity from wind, factories sorting and recycling of garbage, sugar mills and its aftermath of beets, machinery and equipment the marble industry, fishing boats, pits, lifting machines water to irrigate crops, drills, electric saws, water lifting motors Delivery, iron and steel.

The study has made it clear what are justifications support the establishment of these manufacturing industries.

The study was moved to take up the proposed policies, which include among other things: the establishment of a giant holding company for the manufacture of mineral and agricultural resources, the study has identified the importance of this company and the tasks assigned to it.

- With regard to the deepen local manufacturing industries, the study suggested the composition of the so-called "National Authority to deepen the local manufacturing" with a male which composed and the tasks assigned to it.
- Since the study in the separated first chapter explained that the development of small industries can play an effective role in achieving the objectives of sustainable development, has proposed the establishment and expansion in the establishment of industrial zones, with the introduction of what we might call the "productive tenders" with an indication of the importance of this for the large and small industries through the introduction of the so-called sub-contracting system.
- The importance of the establishment of the state required crop structure including possible deployment and deepen the industrialization of agriculture.
- Discuss the possibility of what can be named to fish in the territorial waters of non-participation.
- Scientific inductively interest and need for a broad base of skilled labor force.
- Inevitable issuing many of the legislation relating to the manufacturing industries, mineral resources, and wages, with the importance of that statement.

الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب.	مقدمة
ب.	بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة
ب.	أهمية الدراسة
ج.	منهج الدراسة
ج.	خطة الدراسة
	الفصل الأول
	واقع الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة
١	تمهيد
٢	١- الأهداف الاقتصادية
٢	١٠١- نمط الاستثمار في الأصول الثابتة في الصناعات التحويلية.
٧	٢٠١- التشغيل.
١٥	٣٠١- الناتج المحلي الإجمالي.
٢٠	٢- الأهداف الإجتماعية
٢٠	١٠٢- الأجور.
٣٥	٢٠٢- المساوامة وتوزيع القيمة المضافة حسب المحافظات.
٣٧	٣- الأهداف البيئية
٣٧	١٠٣- مفهوم التلوث الصناعي للبيئة.
٣٨	٢٠٣- موقف الصناعات التحويلية من قضية التلوث البيئي.
٤٩	٤- الطاقة العاطلة
٤٩	١٠٤- توازن الاستثمار والإنتاج.
٥٠	٢٠٤- التوزيع النسبي لأسباب الطاقة العاطلة حسب أقسام الأنشطة الصناعية.
٥٥	٣٠٤- أسباب القصور لإجمالي الطاقة العاطلة في إجمالي الصناعات التحويلية حسب الأسباب وأثرها على القيمة المضافة.
٥٨	٥- الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
٥٨	١٠٥- مساهمة الصناعات الصغيرة في الصناعات التحويلية.
٦٠	٢٠٥- المبررات التي تدعم الحاجة الملحة لتنمية الصناعات الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٦٣	٣٠٥- الأسانيد التي تدعم المبررات الفطرية.

تابع المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٨٥	الفصل الثانى الأجهزة والاستراتيجيات والسياسات والقوانين المتصلة بالصناعات التحويلية
٨٦	تمهيد
٨٧	١- الأجهزة المعنية بالصناعات التحويلية.
٨٧	١.١- الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
٩٥	٢.١- مركز تحديث الصناعة.
٩٨	٣.١- إتحاد الصناعات المصرية.
١٠٥	٢- استراتيجية مصر للتنمية الصناعية.
١٠٨	٣- السياسات المتعلقة بالصناعات التحويلية.
١٠٨	١.٣- إقامة المناطق الصناعية.
١٢٠	٤- القوانين ذات التأثير على الصناعات التحويلية.
١٢١	٤.١- القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها، ولانحته التنفيذية.
١٢٥	٤.٢- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعى، ولانحته التنفيذية.
١٢٧	٤.٣- القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠٠٤.
١٢٩	٤.٤- القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة ولانحته التنفيذية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ والقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩.
١٢٩	أولا- جهاز شئون البيئة.
١٣٢	ثانيا- وزارة الدولة لشئون البيئة.
١٣٥	الفصل الثالث الثروة المعدنية في مصر
١٣٦	تمهيد
١٣٧	١- الثروات المعدنية - الصحراء الغربية.
١٣٧	١.١- الرواسب المعدنية.
١٤٥	١.٢- الرواسب المحجرية.
١٥٦	١.٣- تصنيف الثروات المعدنية في الصحراء الغربية.

تابع المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٨	٢- الثروات التعدينية- الصحراء الشرقية (البحر الأحمر).
١٥٩	٢.١- مجموعة خامات الفلزات الحديدية.
١٦٣	٢.٢- مجموعة خامات الفلزات غير الحديدية.
١٦٧	٢.٣- مجموعة خامات الفلزات النفيسة، وتشمل الذهب والفضة.
١٦٧	٢.٤- مجموعة خامات المعادن اللافلزية.
١٧٣	٢.٥- مجموعة خامات مواد البناء.
١٧٤	٢.٦- مجموعة خامات أحجار الزينة.
١٧٤	٢.٧- مجموعة خامات الطاقة، وتشمل الطفلة الزيتية.
١٧٥	٢.٨- مجموعة خامات الأحجار الكريمة وشبه الكريمة.
١٧٦	٢.٩- تصنيف الثروات التعدينية في البحر الأحمر
١٨٠	٣- الثروات التعدينية - إقليم قناة السويس.
١٨٠	٣.١- محافظة بورسعيد.
١٨١	3.2- محافظة الإسماعيلية.
١٨٣	٣.٣- محافظة السويس.
١٨٥	٤- الثروات التعدينية بسيناء.
١٨٧	4.1- محافظة شمال سيناء.
١٨٩	4.2- محافظة جنوب سيناء.
	الفصل الرابع
١٩٤	الثروة الزراعية في مصر
١٩٥	تمهيد
١٩٦	١- هيكل التركيب المحصولي.
١٩٦	١.١- نظرة كلية.
١٩٨	أولاً- الوضع القائم للتركيب المحصولي في مصر لعام ٢٠١٠/٢٠١١.
٢٠٣	١.٢- نظرة محصولية.
٢٠٣	أولاً- المحاصيل الحقلية الشتوية لعام ٢٠١١/٢٠١٠.
٢١٥	ثانياً- المحاصيل الحقلية الصيفية لعام ٢٠١١/٢٠١٠.
٢٣٧	ثالثاً- المحاصيل الحقلية النيلية لعام ٢٠١١/٢٠١٠.
٢٣٨	رابعاً- الخضر وحدائق الفاكهة لعام ٢٠١١/٢٠١٠.
٢٤٦	١.٣- المتاح للإستهلاك من الإنتاج النباتي حسب الإستخدامات.
٢٤٨	١.٤- الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الرئيسية.
٢٤٩	الخلاصة
٢٥٠	٢- الثروة السمكية.
٢٥٠	2.1- حجم الإنتاج وعدد مراكب الصيد المرخصة.
٢٥٣	٢.٢- المناطق الجغرافية للإنتاج السمكي.
٢٥٨	2.3- كمية الإنتاج السنوي من إجمالي المصايد حسب الصنف.

تابع المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٠	٢.٤- تطور نسبة الإكتفاء الذاتي.
٢٦٠	٣- الثروة الحيوانية.
٢٨٨	الفصل الخامس الصناعة التحويلية والتنمية المستدامة (رؤية مستقبلية)
٢٨٩	تمهيد
٢٩٠	١- الصناعات التحويلية والثروة المعدنية.
٢٩٠	١.١- محافظات جنوب الوادي والوادي الجديد ومطروح.
٢٩٥	١.٢- محافظة البحر الأحمر.
٢٩٦	١.٣- محافظات إقليم قناة السويس.
٢٩٧	١.٤- محافظات سيناء.
٢٩٩	٢- الصناعات التحويلية والثروة الزراعية.
٢٩٩	٢.١- التركيب المحصولي.
٣٠٠	٢.٢- الثروة السمكية.
٣٠٠	٢.٣- الثروة الحيوانية.
٣٠٠	٣- الصناعات التحويلية وصناعات تعميق التصنيع المحلي.
٣٠٠	3.1- الحاجة إلى اقامة وتنمية صناعات تعميق التصنيع المحلي.
٣٠٢	3.2- صناعات تعميق التصنيع المحلي المقترحة.
٣٠٨	٤- السياسات المقترحة.
٣١٣	٥- التشريعات المقترحة.
٦٨	الملاحق ملحق الفصل الأول
٢٦٢	ملحق الفصل الرابع
٣١٦	المراجع

مقدمة

• بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة

قبل أن نتناول أهمية الدراسة، منهجها، وخطتها، فنرى أنه من المهم أن نتناول بإيجاز عددا من المفاهيم الأساسية ذات العلاقة الوثيقة بهذه الدراسة والتي تشمل ما يلي:

• مفهوم الصناعات التحويلية:

تعرف الصناعات التحويلية بأنها الصناعات التي يعتمد نشاطها الإنتاجي على عملية التصنيع والمتمثلة في تحويل الخامات والمنتجات الأولية إلى منتجات نصف مصنعه، تامة الصنع، وتحويل المنتجات نصف المصنعة إلى منتجات تامة الصنع.

• مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى في تقرير وكالة البيئة والتنمية العالمية التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧، وكان عنوان التقرير "مستقبلنا المشترك". وهذه الوكالة سميت أيضا باسم برننتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم بروننتلاند. وطبقا لهذا التقرير فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ في اعتبارها حاجات المجتمع الحالية دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة للخطر.

وهذا يعنى أن الركائز الأساسية للتنمية المستدامة تأخذ في الحسبان حاجات المجتمع الإقتصادية والبيئية والإجتماعية وفق مؤشرات معينه.

• أهمية الدراسة

دراسة واقع الصناعات التحويلية، والذي يتناول مدى ما أنجزته الصناعات التحويلية من أهداف التنمية المستدامة.

هل تمتلك مصر من الثروات التعدينية، والثروات الزراعية بمفهومها الواسع ما يمكنها من إقامة وتنمية صناعات تحويلية قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أم أن الأمر يقتضى ضرورة الأخذ بنمط آخر للصناعات التحويلية. وإذا كان الأمر كذلك فما هو النمط المقترح الذى يمثل رؤية مستقبلية للصناعات التحويلية والتنمية المستدامة، وما هى السياسات والتشريعات المقترحة لتحقيق ذلك.

• منهج الدراسة
تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

• خطة الدراسة
في محاولة لتحقيق أهداف الدراسة، فلقد خطت الدراسة لتشتمل على الفصول الآتية:
الفصل الأول: واقع الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة.
الفصل الثاني: الأجهزة والسياسات والإستراتيجيات والقوانين ذات الصلة بالصناعات التحويلية.
الفصل الثالث: الثروات التعدينية في مصر.
الفصل الرابع: الثروات الزراعية بمفهومها الواسع في مصر.
الفصل الخامس: الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر، رؤية مستقبلية.

الفريق البحثى

من داخل المعهد

الباحث الرئيسى

أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

أ.د. نجوان سعد الدين

أ.د. إيمان أحمد الشربيني

د. محمد حسن توفيق

من خارج المعهد

أ.د. محمد عادل أحمد يحيى

الفصل الأول

واقع الصناعات التحويلية
والتنمية المستدامة في مصر

الفصل الأول واقع الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل من الدراسة واقع الصناعات التحويلية ومدى ما حققته من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بناء على عدد من المؤشرات الخاصة بكل منهم.

واسترشادا بما ورد في الجدول رقم (٢) الذي يتضمنه بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الصادر في عام ١٩٩٧ باليابان⁽¹⁾، فإن أهداف التنمية المستدامة التي على الصناعات التحويلية أن تنجزها تتمثل حصريا في الآتي:

- أهداف إقتصادية
 - التشغيل (العمالة).
 - الناتج المحلي.
 - أهداف بيئية
 - انبعاثات غازات الدفيئة.
 - تلوث الهواء المحلي والجسيمات العالقة.
 - تفرغ المخلفات وتصريفها.
 - أهداف إجتماعية
 - العدالة الإجتماعية ممثلة في الأجور.
 - المساواتية متمثلة في توزيع القيمة المضافة حسب المحافظات.
- وبالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تناول كلا من الطاقة العاطلة، والصناعات الصغيرة ومتناهية لعدد من الأسباب سوف نتناولها في حينه.
- وفيما يلي نتناول مكونات هذا الفصل.

(1) بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، الأمم المتحدة ٢٠٠٥.

١ - الأهداف الاقتصادية

١٠١ - نمط الإستثمار في الأصول الثابتة في الصناعات التحويلية

قبل أن نتناول الأهداف الاقتصادية المتمثلة في التشغيل والنتاج المحلي، فإنه من المهم أن نتناول قبل ذلك نمط الإستثمار في الأصول الثابتة للصناعات التحويلية، نظراً لأن نمط الإستثمار يعكس نمط الصناعات التحويلية وما لذلك من أثر على التشغيل والنتاج المحلي الاجمالي.

من الجدول رقم (٢) والذي يوضح توزيع الاستثمار في الأصول الثابتة للصناعات التحويلية حسب مجموعات هذه الصناعات يتضح ما يلي:-

أحتلت مجموعة الصناعات الاستهلاكية والتي تشمل الصناعات التي تقوم بإنتاج المنتجات الغذائية، المشروبات ، منتجات التبغ ، المنسوجات ، الملابس الجاهزة ، الجلد ومنتجاته ، الخشب ومنتجاته والفلين عدا صناعة الأثاث، المرتبة الثانية من حيث إهتمام المستثمرين، وقد حصلت هذه المجموعه على نحو ٢٦% من الاستثمار في الأصول الثابتة في الصناعات التحويلية في عام ٢٠١٠ مقابل نحو ٢٤% في عام ٢٠٠٨.

وتناولنا لهذه الصناعات نجد تبايناً واضحاً فيما حصلت عليه هذه الصناعات من أهمية من وجهة نظر المستثمرين وذلك كما يلي:

صناعة المنتجات الغذائية : والتي تشمل الصناعات التي تقوم بتجهيز وحفظ اللحوم ، تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات تجهيز وحفظ وتعليب الأسماك والمنتجات السمكية ، تجهيز وحفظ ألفواكه والخضراوات ، الزيوت والدهون النباتية والحيوانية ، منتجات الألبان ، طحن الحبوب ومنتجاتها ، النشا ومنتجاتها ، السكر وتكريره، الكاكاو والشيكولاتة والحلويات السكرية، المكرونة والمنتجات النشوية المماثلة، والوجبات والأطباق المعدة . وتمثل هذه الصناعات أهمية كبرى من وجهة نظر المستثمرين نظراً لارتباط غالبية هذه الصناعات بتلبية إحتياجات أفراد المجتمع، توافر الخامات اللازمة للتصنيع، الحاجة إلى رؤوس أموال قليلة نسبياً، إستخدام تكنولوجيا إنتاج بسيطة نسبياً، وعدم وجود منافسه خارجية غير رسمية، ولهذا بلغ نصيب هذه الصناعات من إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية نحو ١١,٩% في عام ٢٠٠٨ تم أرتفع إلى نحو ١٢,٤% في عام ٢٠٠٩ وواصل ارتفاعه إلى نحو ١٣,٧% في عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١)
رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة للصناعات التحويلية حسب منطوق النشاط الإقتصادي
٢٠٠٨ - ٢٠١٠

(القيمة بالآلاف جنيه)

م	منطوق النشاط الإقتصادي	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١.	صناعة المنتجات الغذائية	١٥١٨٤١٥٩	١٦٣٩٧٩٩٤	١٨٦٥٩٥٢٦
٢.	صناعة المشروبات	١٨٣١٥٨٨	١٩٢٧٥٤٩	٣٥٦٧٩٢٣
٣.	صناعة منتجات التبغ	١٨٦٢٠٦٧	١٢٥٩٢٧٧	١٦٧٦٤٤٦
٤.	صناعة المنسوجات (غزل ونسيج وتجهيز)	٨٠٢٥٨٦٥	٨٩١٥٨٥٨	٧٩١٣٠٣٧
٥.	صناعة الملابس الجاهزه	٢٩٣٣٢٥٦	٣٢٧٥٦٣٥	٢٩١٢٣٩٣
٦.	صناعة الجلود والمنتجاته	١٨٣٠٨٦	١٤٥٤٩٤	٤٥٠٢٣٦
٧.	صناعة الخشب والمنتجاته والفلين عد صناعه الأثاث	٣٨٠٧١٩	٤٣٤٤٩١	٣٧٤٨٥٩
٨.	صناعة الورق ومنتجاته	٤٨٠٢٣٧٨	٥٠٩١٠٩٠	٤٥٠٨٥٤٦
٩.	الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	١٣٤٠٣٧٥	١٩٢٩٣٩٢	٣٤٥٩٦٣٦
١٠.	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية-البتروولية	٢٥٨٧٥٢٥٣	٢١٥٤٣٣٤٤	١٦٠٤١٠٨٤
١١.	صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	٩٠٧٥٣٩٣	١٢٦٠٣١٣٤	١٢٧٧٣٠٠٦
١٢.	صناعه المستحضرات الصيدلانية والكيماوية والدوائية ومنتجات النباتات الطبية	٣٦٥٢٥٨٥	٤٣٥٣٢٧٦	٤٧١٥٨١٦
١٣.	صناعة منتجات المطاط واللدائن	٣٣٧٢٩٤٦	٤٥٠٣٠٨٠	٤١٥٣١٥٤
١٤.	صناعة منتجات المعادن الأفلزية الأخرى	١٥٠٨٨٩٤٠	٢١٤٦١٣٤٢	٢٠٦٢٤٦٣٢
١٥.	صناعة الفلزات القاعدية	١٩٤٨٧٢٣٦	١٥٤٠٩٧٦٥	١٧٦٢٨٩٤٤
١٦.	صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	٢٨٤٨٣٨١	٢٩٨٩٢٥٧	٣٠٠٢٨٣٧
١٧.	صناعة الحاسبات والمنتجات الالكترونية والبصرية ومكوناتها وصناعه الأجهزة الطبية	٧٥٠٣٠٣	١٠٢٨٤٩٥	٢٧٨٨٨٨٩
١٨.	صناعة الأجهزة الكهربائية	٤٧٨٤٨٦٧	٤٩١٢٤٧٠	٥١٨٧٦١٤
١٩.	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع اخر	١٥٧٣٣١٩	١٤٤٧١٧٤	١٧٠٨٨٦٩
٢٠.	صناعة المركبات ذات المحركات	٣٢٩١٥١٦	١٨٢٥٧٩١	٢١٤٤٠٧٥
٢١.	صناعة معدات النقل الأخرى	٢٨٩٨٩٩	٢٢٦٨٢٤	٦٤٦٦٦٩
٢٢.	صناعة الأثاث وصناعة منتجات خشبية غير المصنفة في موضع آخر	٥٥٢٦٤١	٦٢٤٣١٧	٦٤٥٢٠٢
٢٣.	صناعات تحويلية أخرى	٤٣٣٣٧٠	٣٠٩٨٠١	٣٧١٧٦٩
٢٤.	إصلاح المعدات والأجهزة	٤١١٤	٣١١٩٤	٢٤٧٧٩
	إجمالي الصناعات التحويلية	١٢٧٦٢٦٢٦٤	١٣٢٦٤٨٠٥٣	١٣٥٩٨١٩٥١

المصدر:

قام الباحث بجمع الأرقام الخاصة بالقطاع العام / الأعمال العام + القطاع الخاص للحصول على إجمالي الصناعات التحويلية من : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، النشره السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع العام / الأعمال العام ومنشآت القطاع الخاص للأعوام ٢٠٠٨،٢٠٠٩، ٢٠١٠.